الفصل السادس

على شفير الهاوية النووية

تحدث الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، في العام 2006، قائلاً: «يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية»[1]. تلوح أزمة أخرى حول التسلح النووي في الشرق الأوسط، بينما لا يزال الجدال دائرًا حول أسلحة الدمار الشامل العراقية المتلاشية. تخشى واشنطن والكثير من دول المجتمع الدولي أن تطور إيران تدريجيًا التقنية والخبرات اللازمة لصناعة أسلحة نووية، تحت ذريعة إقامة برنامج أبحاث مدني. يتمثل السؤال الذي أثقل كاهل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في كيفية منع إيران من تخطي العتبة النووية[2].

لِمَ تُرِد إيران القنبلة النووية؟، هل حددت الثيوقراطية مسارها، أو لا يزال هناك فئات معارضة، يمكن التأثير فيها، لتحجيم طموحات إيران النووية؟، من هم أنصار الخيار النووي داخل النظام الثيوقراطي، وكم من التأثير يملكون للدفع بقضيتهم قدمًا؟، ما الأثر الذي أوقعه تولي أحمدي نجاد الرئاسة في مداولات إيران النووية؟. تتطلب الإجابة عن تلك الأسئلة فهمًا أفضل للحسابات المتداخلة التي دفعت إيران، في المقام الأول، لاتخاذ الخيار النووي.

كشف المستور

لم تبدأ طموحات إيران النووية مع قيام الثورة الإسلامية في العام 1979. انطلق برنامج إيران النووي فعليًا في بداية السبعينيات، تحت حكم الشاه الذي سعى، بالتعاون مع ألمانيا الغربية، وفرنسا، وجنوب أفريقيا إلى إقامة بنية تحتية لمحطات طاقة نووية. رصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لإنجاز ذلك المشروع الطموح، الهادف إلى بناء عشرين مفاعلاً على أقل تقدير. دارت الشكوك حول سعي الشاه إلى صنع أسلحة نووية تحت ذريعة الحصول على الطاقة النووية. كاد وزير خارجية الشاه السابق، أردشير زاهدي، أن يؤكد تلك المخاوف بالفعل، قائلاً:

«تهدف الإستراتيجية الإيرانية إلى امتلاك ما يسمح من معرفة، وبنية تحتية، ناهيك عن تأمين الفنيين المطلوبين، لتطوير قدرة عسكرية نووية خلال فترة قصيرة، دون القيام بذلك فعليًا. تفترض نخبة صناع السياسة أنه يجدر بإيران امتلاك القدرة على تطوير واختبار عتاد نووي خلال ثمانية عشر شهرًا»[3].

أكد أكبر اعتماد، مدير البرنامج النووي الإيراني إبان حكم الملكية، مزاعم زاهدي بصورة مماثلة، قائلاً: إن برنامج الشاه كان مصممًا بما يخول له صناعة قنبلة نووية إن مضى منافسوه الإقليميون في ذلك الاتجاه[4].

لم تكن واشنطن التي سارعت إلى لفت انتباه العالم إلى طموحات الثيوقراطية النووية، مشاركة في برنامج الشاه فحسب، بل لم تكلف نفسها عناء السؤال كذلك، على النقيض مما تفعله بإلحاح اليوم، عما يحوج دولة نفطية غنية إلى امتلاك الطاقة النووية. انصرفت الدول الأوروبية

التي تدعو إيران حاليًا إلى تعليق أنشطة التخصيب، علاوة على ذلك، إلى بيع الشاه ما يحتاجه من تقنية لبناء شبكة متطورة من المحطات النووية، التي كان بمقدوره استخدامها بسهولة لأغراض عسكرية. تتعزز حجة طهران المتعلقة بنفاق القوى العظمى، وجور معاهدة الحد من الانتشار النووي، بالنظر إلى المخاوف الغربية المتأخرة من جهود إيران المنصبة على التسلح النووي.

حال انشغال النظام بتعزيز سلطته، والحرب مع العراق، وعزلته الدولية، خلال العقد الأول لقيام الجمهورية الإسلامية، دون السعي بقوة وراء الخيار النووي. لم تكن الطبيعة اللاتمييزية لما توقعه تلك الأسلحة من دمار، بالفعل، متوافقة مع قوانين الإسلام في الحرب من منظور الخميني، والعديد من نخبة رجال الدين. لم تركز الجمهورية الإسلامية بقدر أكبر على إقامة بنية تحتية نووية قبل ولاية رفسنجاني الرئاسية في بداية التسعينيات، لتواصل حكومة خاتمي الإصلاحية العمل على ذلك.

سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الحد من طموحات إيران النووية. حققت واشنطن بعض النجاح في ذلك، على مر السنين، عبر إعاقة وتأخير جهود طهران المنصبة على امتلاك التقنية النووية. نجحت إدارة ريغان في انتزاع موافقة أوروبا على فرض ضوابط صارمة على تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، ودفع ألمانيا لوقف تعاونها النووي مع إيران. اتجهت طهران من ثم نحو المصدر البديل، روسيا.

أخذ الاتحاد الروسي، بعد وقت قصير، في ملء الفراغ الذي خلفه الأوروبيون، وتقديم العون لإيران في بناء مفاعليها النوويين في محطة

بوشـهر، التي عانت الإهمال خلال الحرب العراقيـة - الإيرانية. لم تزود روسيا إيران على مر السنين، علاوة على ذلك، بتقنية إنتاج الوقود النووي فحسـب، بل ولربما تخصـيب اليورانيـوم كذلك. بذلت إدارتا الرئيسـين جـورج بوش الأب وبيل كلينتون، طيلة تسـعينيات القرن المنصـرم، الكثير مـن المحـاولات لإثناء روسـيا عن ذلك التعـاون عبر إطـلاق التحذيرات، وفرض العقوبات الانتقائية، وتقديم الوعود بتوسيع العلاقات الاقتصادية. تم التفاوض على عدد من الاتفاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، لا سيما ذلك الذي عقد في شـهر كانون الأول/ ديسـمبر من عام 1995، بين نائب الرئيس الأمريكي آل غور، ورئيس الوزراء الروسـي فيكتور تشيرنوميردن، حيث وافقت روسـيا على الحـد من تعاونها مع إيـران، عبر تقليص نطاق عملهـا في محطة بوشـهر. قبلت روسـيا بالمبـدأ كذلك عـدم تزويد إيران بمفاعلات إضـافية، أو تقديم العون لها فيما يتعلـق بدورة الوقود النووي. توقـف العمل بتلك الاتفاقية، بحلول العام 2000، بالنظر إلى إغراء الربح والتعاون الإستراتيجي بين طهران وموسكو، وأثر ذلك في استمالة الرئيس بوتين بعيدًا عن مزيد من التعاون البناء مع الولايات المتحدة.

لم يبـدِ المجتمع الدولي الكثير من الضـيق حيال برنامج إيران النووي، طيلـة تسـعينيات القرن المنصـرم، بالرغم مـن الدبلوماسـية الأمريكية النشـطة. سـاد الاعتقاد بتوقف البرنامـج عن العمل، جـراء جهود إدارة كلينتـون الناجحة لمنـع أي تعاون دولي ملموس فيما يتعلق بصـناعة إيران النوويـة، ناهيك عن الفسـاد وسـوء الإدارة المتفشـيين في طهران. لم ينل البرنامـج النووي الناشـئ الكثير مـن الاهتمام، في حينه، لبروز مسـائل متعـددة أخـرى كالإرهـاب، ومعارضـة إيـران لعملية السـلام، وسـعيها

للحصول على تقنية الصواريخ والأسلحة الكيميائية. لم يفلح تعبير المجتمع الدولي، من آن لآخر، عن قلقه من برنامج إيران النووي في فرض عقوبات دبلوماسية، أو ممارسة ضغوط متعددة على طهران.

تغير كل ذلك في شهر آب/ أغسطس من العام 2002، بعد خروج سلسلة من الحقائق إلى العلن، واضطرار واشنطن لإعادة النظر في تقييماتها الاستخبارية السابقة. تمثلت الصدمة الأولى في كشف جماعة معارضة عن منشآت كبيرة لتخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز الذي يقع على بعد ما يقارب المئتي ميل إلى الجنوب من طهران. أظهرت المعدات التي تحويها تلك المنشآت بوضوح قدرة إيران على إنجاز عملية تخصيب اليورانيوم المعقدة. احتوى مفاعل ناتنز على 160 من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في التخصيب، علاوة على ألف أخرى قيد الإنجاز. تمثلت خطة طهران في امتلاك خمسين ألف جهاز خلال سنتين، مما يمنحها القدرة على إنتاج بضع قنابل نووية سنويًا.

بدا، علاوة على ذلك، أن طهران تنشط بصورة مماثلة في عملية تخصيب البلوتونيوم لامتلاك القدرة النووية. تشير منشآت الماء الثقيل في أصفهان، والمحطات المنجزة على وجه التقريب في آراك إلى الحقيقة المتمثلة في أن قدرة إيران على تخصيب البلوتونيوم تفوق ما كان يعتقد به سابقًا. يتمثل ما هو أمر وأدهى في المؤشرات المتوافرة على بلوغ برنامج طهران مرحلة الاكتفاء الذاتي. تدلل الطبيعة المعقدة لتلك المنشآت، بالرغم من التماس إيران العون الخارجي في مراحل عدة، من روسيا على وجه الخصوص، وشبكة عبد القدير خان في باكستان بقدر أكبر، تدلل على إمكانية بلوغ إيران مرحلة الاعتماد على الذات، بحيث تفشل

الإجـراءات التقليديـة للحـد من التسـلح النووي، كوضـع ضـوابط أكثر صرامة على التصـدير، وتقليص المسـاعدات الخارجية، في تأخير إيران بشـكل ملموس عن بلوغ غاياتها النووية. أكد الرئيس السـابق رفسـنجاني على ذلك، قائلاً: «صـحيح أننا على عتبة الانطلاق نووياً»[5]. تحدث علي أكبر صالحي، ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يتوافق مع ذلك، قائلاً: «وجدنا الطريقة، ولا مشكلات علمية لدينا»[6].

اتخذت إيران خطوة مهمة أخرى على طريق الاكتفاء الذاتي نووياً، كما كان بادياً في شـهر نيسـان/ أبريل من العام 2006. أعلـن الرئيس أحمدي نجـاد، بكثـير من الاسـتعراض، نجـاح إيـران في تركيـب 164 جهاز طرد مركزي، وتخصيب اليورانيوم فعلياً. أكد الإعلان الإيراني الأخير، بما لا يدع مجالاً للشـك، أن البرنامج النووي يتقدم بقـوة، مع نجاح طهران في تجاوز العديد من العقبات التقنية في طريقها نحو إقامة شبكة نووية متطورة.

لا يزال من الصـعوبة بمكان، بالرغم من خروج سلسـلة الحقائق تلك إلى العلـن، التنبُّؤ بأي قدر من الدقة بالمدة التي تحتاجها إيران لامتلاك عتاد نووي فعلي. يمكن لإيران، ما إن تكمل إقامة البنية التحتية الضرورية، من تعدين اليورانيوم حتى تخصـيبه بمقاييس عسكرية مناسبة، وامتلاك المهارات الهندسـية المطلوبة لتجميع القنبلة النووية، يمكنها اجتياز العتبة النوويـة في فـترة قصـيرة من الزمن. سـيتوقف ذلـك بكليتـه على مدى البرنامـج ومقياسـه، وكمية الموارد الوطنية المكرسـة لتلـك المهمة. تملك إيـران اليـوم برنامجـاً نووياً متسـارعاً، ولكنـه ليس بذلـك المكثف على غرار البرنامج الباكسـتاني في بداية السـبعينيات، حيث حشدت الطاقات الوطنية كافة خلف المهمة المتمثلة في صناعة قنبلة نووية. تقترب إيران، في

ذلك السياق، من امتلاك السلاح النووي بفضل إصرارها المتواصل على إكمال دورة الوقود النووي ـ وهو ما يمثل أحد الحقوق التي تكفلها معاهدة الحد من الانتشار النووي.

يمكننا القول بالمقابل، بعد لفت النظر إلى تقدم إيران العلمي: إن التركيز المفرط على الأبعاد التقنية للبرنامج النووي يمكن أن يقدم تصورات خاطئة عما تحتاجه طهران من وقت لبلوغ غاياتها النووية. تعمل الدول التي تطور برامجها النووية، تاريخيًا، على إيجاد ما يدفع تلك البرامج قدمًا من شرائح سياسية وبيروقراطية مؤيدة، ناهيك عن الضغوط الشعبية. يبدأ البرنامج النووي حين يبلغ مرحلة متقدمة، كما حدث في الهند وباكستان، في اجتذاب الأنصار السياسيين بما يثيره من مهابة وطنية، علاوة على الضباط العسكريين المتلهفين إلى امتلاك أسلحة مدمرة، والعلماء الساعين إلى إطالة أمد البرنامج المربح، بكل ما يوفره من فرص للعمل. يمكن للدولة، مع تشكل تلك التحالفات والشرائح، أن تجتاز مرحلة اللاعودة قبل سنوات من حصولها على القنبلة النووية فعليًا. صحيح أن الضغط الشعبي الإيراني لم يبلغ بعد ما مارسه الباكستانيون والهنود من ضغوط حين بدؤوا برنامجيهما النوويين المكثفين، ولكن المؤشرات تدل على أن ذلك في طريقه للحدوث مع الإيرانيين أيضًا. لا يصب الوقت بالضرورة، بناء على ما سبق، في مصلحة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

يدور جدال مؤثر داخل الدولة الثيوقراطية حول توجه البرنامج النووي، بالرغم من مراهنة العديد على تصميم إيران على امتلاك القنبلة النووية. يتمثل السؤال الحرج في ماهية العوامل الأمنية التي تدفع إيران إلى التسلح النووي. لا تزال الفرصة سانحة للولايات المتحدة، بالنظر إلى تغير التحالفات والسياسات، للتأثير في مداولات إيران الداخلية.

لِمَ تريد إيران القنبلة النووية؟

لا ينبع سعي إيران لحيازة أسلحة نووية، على النقيض من العديد من الفرضيات الغربية، من توجهات أيديولوجية لا عقلانية، بل يمثل محاولة ذكية لامتلاك قدرة رادعة حقيقية أمام سلسلة من التهديدات. يجادل العديد على أن محيط إيران الخطر والمتقلب يبرر سعيها الحثيث لامتلاك أسلحة نووية. يصعب، مع ذلك، رؤية الكيفية التي يمكن أن تحفظ بها تلك الأسلحة حدود إيران من التقلبات المحيطة. قد يمثل عدم الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى باعث قلق حقيقي لمخططي الدفاع الإيرانيين، ولكن الأسلحة النووية لا تفيد كثيرًا في هذا المجال. تكشف الدراسة المتأنية لبرنامج إيران النووي عن ارتباطه بسلسلة من التهديدات الأكثر خطورة، وإن لم تتسم بالقدر ذاته من المباشرة. مثلت الحاجة لدرء الخطرين العراقي والأمريكي، تاريخيًا، الدافع الرئيس لصناع السياسة الإيرانيين. عزز القلق الكامن مؤخرًا حول استقرار باكستان النووية، بما يندرج في الإطار ذاته، من قيمة تلك الأسلحة لدى المخططين الإيرانيين.

يجدر بنا، منذ البدء، إدراج مسألة إسرائيل في سياقها المناسب. يفترض العديد أن حالة العداء بين إيران وإسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية، دون الإقرار بذلك علنيًا، تدفع طهران بقوة نحو الخيار النووي. اتجهت إيران بالفعل، لما تكنه من عداء للدولة اليهودية، إلى دعم المنظمات الإرهابية وقوى الرفض الفلسطينية المناهضة لإسرائيل. حرصت طهران وتل أبيب، مع ذلك، على ضبط حالة الصراع بينهما، وتجنب وقوع مواجهة عسكرية مباشرة. وصف آية الله خامنئي الغضب الإيراني المنضبط بدقة، قائلاً: «لا تمثل القضية الفلسطينية ساحة للجهاد الإيراني»[7]. لا يعكس خطاب

طهران التحذيري من خطورة التهديد الإسرائيلي قلقًا إيرانيًا حقيقيًا، بقدر ما يمثل محاولة لحشد الإيرانيين، علاوة على شعوب المنطقة، خلف سياسة معادية لإسرائيل. قد يمثل وجود إسرائيل، بالنسبة للجمهورية الإسلامية، إهانة على الصعيد العقديّ وتحديًا حضاريًا، ولكنها لا تشكل تهديدًا وجوديًا يقتضي الحصول على أسلحة نووية.

يتمثل أبرز ما يدور حوله النقاش الإيراني، فيما يتعلق بالترسانة النووية الإسرائيلية، في إدانة نفاق المجتمع الدولي - والولايات المتحدة على وجه الخصوص - لانتقادهما الدائم لجهود إيران النووية، وصمتهما المريب حيال ترسانة إسرائيل النووية الهائلة. عبر رفسنجاني بوضوح عن إحباط رجال الدين، قائلاً: «لا يقومون بمجرد ذكر الدولة الصهيونية حين يتحدثون عن الأسلحة النووية»[8]. لا يشكل عداء إيران لإسرائيل، مع ذلك، أحد دوافعها الحقيقية للحصول على القنبلة النووية. يشدد المسؤولون والقادة العسكريون الإيرانيون، من آن لآخر، على عدم حاجتهم للأسلحة النووية لخوض صراعهم اللامباشر مع إسرائيل. مثّل الإرهاب والاعتماد على القوى الإسلامية المتشددة، على الدوام، أسلوب إيران المفضل لإدارة الصراع مع إسرائيل. قد يتغير كل ذلك إن قامت إسرائيل بعمل عسكري متهور ضد منشآت إيران النووية. سيؤدي مثل ذلك العمل في نهاية المطاف، بشكل جوهري، إلى تغيير قواعد المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية القائمة حاليًا، وتحويل إسرائيل إلى خطر عسكري حقيقي، تحتاج إيران معه إلى التزود بما يحميها.

تنطوي التطورات في الخليج العربي على قدر أكبر من الأهمية، بينما لا يمكن اعتبار إسرائيل دافعًا حقيقيًا وراء طموحات إيران النووية. يمثل

الخليج أكثر المواقع الإستراتيجية أهمية، من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، والمنفذ الرئيس لطهران إلى أسواق البترول العالمية. كان العراق ما دفع النخبة الثيوقراطية الحاكمة، ردحاً طويلاً من الزمن، إلى السعي وراء الخيار النووي. لم يسعَ عراق صدام حسين إلى الهيمنة على الخليج، أو الشرق الأوسط بأسره فحسب، بل شنَّ حرباً لا هوادة فيها على إيران كذلك. ستصوغ التطورات في الخليج، على الأرجح، موقف إيران الدفاعي، وتؤثر في طموحاتها النووية على المدى المنظور.

لا يمكن التقليل من أثر الحرب العراقية ـ الإيرانية في حسابات طهران النووية. لا يزال استخدام العراق الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والجنود الإيرانيين ماثلاً في المخيلة القومية الإيرانية. تقدر الحكومة الإيرانية عدد من سقطوا جراء الهجمات العراقية الكيميائية بأربعة وثلاثين ألف ضحية. مثلت الأسلحة الكيمياوئية، بغض النظر عن جدواها العسكرية التكتيكية، أداة للإرهاب في يد صدام، بينما أمل أن يؤدي استخدامها العشوائي إلى إخافة الإيرانيين، وإضعاف معنوياتهم. أثبتت تلك الإستراتيجية فاعليتها إلى حد ما. أسهم إصرار العراق على استهداف المدن الإيرانية إلى حد كبير، خلال المراحل الأخيرة من الحرب في تقويض الدعم الشعبي لمواصلة القتال. لا تزال الحرب وتركتها الثقيلة، بعد مضي عقدين من الزمن، تناقشان بصورة يومية في الصحف الإيرانية، وأروقة الجامعات، والبرلمان. تتحدث أسبوعية «يا ليسارات» بهذا الصدد، قائلة: «لا يزال بمقدور المرء رؤية ما تعرض له مقاتلونا من إصابات جراء الغاز السام المستخدم من قبل صدام، والمصنع في ألمانيا وفرنسا»[9]. أخذ الشعب الإيراني العبر من ذكريات الحرب المؤثرة، متحدًا خلف الرغبة في امتلاك قدرات رد حقيقية، لا مجرد الرادع منها.

غيرت الحرب كذلك، علاوة على الخسائر البشرية، من عقيدة إيران الإستراتيجية. ألحت طهران خلال الحرب على الفكرة القائلة: إن التفوق التقني يعجز عن قهر الحماسة الثورية والاستعداد لتقديم الشهداء. شنت إيران العديد من الهجمات بأمواجها البشرية، تعويضًا عن نقص عتادها العسكري، ناهيك عن توظيف الشباب الإيراني في إستراتيجيتها العسكرية الهجومية. أسهم الدمار الناتج عن الحرب، وفقدان القابلية «للشهادة» بين الشباب الإيراني، في إسقاط تلك النظرية. أقر رفسنجاني، في هذا الصدد، قائلاً: «تبين لنا خلال الحرب بوضوح أن الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والمشعة تتسم بقدر كبير من القوة. يتعين علينا تجهيز أنفسنا على أكمل وجه بتلك الأسلحة فيما يتعلق بالمناحي الدفاعية والهجومية»[10]. خلفت لا مبالاة المجتمع الدولي بجرائم صدام أثرها في إيران كذلك، لتدفعها إلى رفض الفكرة المتمثلة في أن المعاهدات والاتفاقات الدولية يمكن أن تضمن أمنها. تحدث محسن رضائي، قائد الحرس الثوري السابق، في العام 2004، قائلاً: «لا يمكننا المجادلة، بصورة عامة، على حصول بلدنا على أي فائدة من قبول المعاهدات الدولية»[11]. لم يعد الردع متوقفًا على الالتزامات الثورية والمزاج الدولي، مما يدفع إيران لامتلاك وسائل عسكرية أقوى.

قللت الإطاحة بنظام صدام من الخطر العراقي دون أن تزيله بالكامل. عززت الطبيعة المفاجئة للتطورات في العراق من المخاوف الإيرانية، ناهيك عن زيادة جدوى الخيار النووي. إن برز العراق الجديد حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة، وعمل شرطيًا للخليج لحسابها، فستهمش إيران إلى حد كبير، وتصاب بكثير من العزلة. يمكن أن تُعزز الطموحات القديمة للحكومات

العراقيــة المتعاقبة بفرضـ هيمنتها على الخليج، في نهايــة المطاف، فعليًا، مــن قبل قوة عظمى تلتمس حلفاء محليين لاحتواء دول متمردة مثل إيران. ســتقلص خيارات طهران بقوة إن تم إحياء مبدأ نيكسون ـ المتمثل في سعي الولايــات المتحدة لضــمان اســتقرار الخليج عبر تســليح حليفهــا الإيراني المطواع ـ وقيام العراق الجديد بأداء دور الشــاه في السابق. ستمكن القدرة النووية المفترضــة إيران من الدفاع عن مصــالحها، والتأكيد على دعاويها بصــورة أكبر. قد يبدو العراق اليوم بعيدًا عــن أداء مثل ذلك الدور، ولكن النظــام الثيوقراطي يظل ملزمًا بالإبقاء على سلســلة مــن الخيارات، التي يتمثل أحدها في مواصلة برنامج فاعل للأبحاث النووية.

لا يمثــل العراق المشــكلة المحتملــة الوحيدة التي تواجهها إيــران؛ إذ تقع باكستان النووية في الشرق، حيث يتسم تاريخ باكستان بالإشكالية والتقلب، بالرغــم من اعتماد واشــنطن على الجنرال برويز مشــرف بوصــفه حليفًا وثيقًا في الحرب على الإرهاب. اعتبرت باكستان انهيار الاتحاد السوفييتي، طيلة تســعينيات القرن المنصرم، بمنزلة فرصــة فريدة لممارسة نفوذها في آسيا الوسطى، والهيمنة على الأسواق الصاعدة في تلك المنطقة الحساسة. مثلت أفغانســتان ممرًا رئيسًا إلى آسيا الوســطى، وقد فعلت الاستخبارات الباكستانية الكثير لضمان انتصار حركة طالبان المتطرفة في الحرب الأهلية الأفغانيــة الطاحنة. ارتبط بروز حركة طالبان، وإقامة معســكرات القاعدة في أفغانســتان، إلى حــد كبير، بما اتســمت به الإســتراتيجية الباكســتانية من انتهازية. تســببت المخططات الباكســتانية تلك، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، في توتر ملحوظ مع إيران التي شعرت بالقلق من قيام نظام سني راديكالي على حدودها الشمالية الشرقية.

لا يزال شبح الخوف من انعدام الاستقرار في إسلام أباد يطارد القيادة الإيرانية، بالرغم من تحسن علاقة باكستان بإيران منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع تخلي باكستان نهائيًا عن حركة طالبان. تشعر إيران بضرورة حماية نفسها من إمكانية انهيار الحكم العسكري الحالي، واستبدال نظام سني متطرف به، مع كل ما تملكه باكستان من ترسانة نووية. تسببت تجربة باكستان النووية، في العام 1998، في الكثير من القلق في طهران، حيث أكد رفسنجاني قائلاً: «تمثل هذه التجربة خطوة كبيرة نحو انتشار الأسلحة النووية، ومسألة خطيرة ينبغي القلق بشأنها»[12]. تحدث وزير الخارجية كمال خرازي، على حد سواء، قائلاً: «كان من الأفضل كثيرًا لهذا الجنّيّ (التجربة) أن يبقى قابعًا في الزجاجة»[13]. تمثل باكستان، إلى جانب العراق، تهديدًا محتملاً ينبغي لإيران أخذه في الحسبان عند وضع إستراتيجيتها الدفاعية.

تشكل الولايات المتحدة اليوم التحدي الإستراتيجي الأبرز في وجه إيران، مع كل ما ذكر عن باكستان والعراق. اتسمت علاقة إيران بالولايات المتحدة بالمزيد من التوتر في السنوات الأخيرة، مع دعوة إدارة بوش المتواصلة إلى تغيير النظام في طهران. أضفى استعراض القوة الأمريكي الضخم على حدود إيران كافة، منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المزيد من المصداقية على مزاعم إيران بتطويقها من قبل الولايات المتحدة. شخصت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة موقف طهران بدقة، قائلة: «يتضح جليًا، في عالمنا المعاصر، أن الحصول على أسلحة متطورة يشكل رادعًا، ويوفر الأمن ناهيك عن تحييد الرغبات الشريرة للقوى العظمى بمهاجمة الدول الأخرى»[14]. أكدت الصحيفة الليبرالية

البارزة «أفتاب يزد» بصورة مماثلة، في لفتة نادرة من التأييد، بالنظر إلى الضرورات الإقليمية، قائلة: «قد تفكر إيران في المستقبل بالجوانب العسكرية للطاقة النووية»[15].

لا شك في أن النجاح المهول لعملية «حرية العراق» في الإطاحة بصدام، قد خلف أثره في القيادة الإيرانية. تظل الحقيقة متمثلة في أن أسلحة العراق الكيماوية المفترضة لم تثنِ واشنطن عن التدخل عسكريًا. اعترف أحد المسؤولين الإيرانيين، بهذا الصدد، قائلاً: «يجدر بحقيقة إطاحة صدام خلال واحد وعشرين يومًا أن تقلق دول المنطقة كافة»[16]. تظهر الدروس المستقاة من كوريا الشمالية، على النقيض من ذلك، بأبهى صورها. لم تمنع قدرة بيونغ يانغ النووية المفترضة من شن هجوم استباقي ضدها فحسب، بل عادت عليها فعليًا بفوائد أمنية واقتصادية محتملة. قد يمقت الرئيس بوش كيم جونغ إيل، ولكن الأمريكيين وحلفاءهم يفكرون، بعيدًا عن القيام بعمل عسكري، في منح كوريا الشمالية معونات اقتصادية وضمانات أمنية لإثنائها عن مواصلة خيارها النووي. تعززت أهمية الأسلحة النووية، لا محالة، في نظر رجال الدين الإيرانيين، بعدما استقوه من عبر من الحالتين العراقية والكورية الشمالية المتناقضتين.

ألقت تطورات الشرق الأوسط، فيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بظلال متناقضة على الجمهورية الإسلامية. تمت الإطاحة باثنين من ألد أعداء إيران، طالبان وصدام حسين، من قبل الولايات المتحدة. علق خصم إيران الأمريكي، في الوقت ذاته، في المستنقع العراقي، مستنزفًا موارده، محجمًا من طموحاته. تستشرف نخبة رجال الدين الحاكمة، مستقبلاً مضطربًا، يعزز شعور الافتقار بالأمن لديها.

يظـل تركيز الولايات المتحدة منصـبًا على إيـران، في الوقت الذي بلغ فيه الوجود العسكري الأمريكي ذروته في المنطقة. أكدت صحيفة «إيران نيوز» البارزة على تلك النقطة في افتتاحيتها الرئيسة، قائلة: «يستنتج المرء بكل وضوح، بالنظر إلى سجل بوش فيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أن الولايـات المتحـدة لم تغـزُ جارينـا في الشـرق والغرب لمجـرد محاربة القاعـدة. يحذر المراقبون السياسـيون مـن أن إيران سـتكون المقبلة على لائحة الأهداف الأمريكية المباشـرة»[17]. تعزز تلك المخاوف من الجدوى الإسـتراتيجية الواضـحة للأسـلحة النووية، علاوة علـى الادعاء بحاجة الجمهورية الإسلامية إلى تلك القدرة لضمان بقاء النظام، والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية وسلامتها.

تتوج كل تلك التهديدات بالحقيقة المتمثلة في عزلة إيران الإستراتيجية. لا تملـك إيران حلفاء حقيقيـين، بل علاقات نفعية بالأحـرى مع دول مثل سـوريا، تبنـى في الغالـب على العـداء المشـترك لأطراف أخـرى. لم تبنِ الجمهوريـة الإسـلامية، في معظم الأحيان، تحالفات حقيقية تسـتند إلى القيـم والرؤى المشـتركة. لا تزال إيران محاطة بـدول ذات علاقات أمنية متينـة مـع الولايات المتحـدة، ولا تملك، في الواقع، كما هـو معلن على أقل تقديـر، سـوى أسـلحة تقليدية غير رادعة لخصـومها الأقـوى. أدى ذلك المحيـط الإسـتراتيجي المتقلب بإيـران إلى البحث عن قوة رادعة تسـتند إلى المـوارد المحلية. تمثل الأسـلحة النووية حاجة ملحة لإيران بالنظر إلى عجزها عن الاندماج في المشـهد الإقليمي، وحيازة ترسـانة تقليدية كفيلة بالتعامـل مع التهديـدات المحتملة كافة. تظل الجمهورية الإسـلامية على حالهـا، دولة منقسـمة، لا تبلـغ الإجماع حول القضـايا الرئيسـة إلا فيما

يندر من الحالات. لا تزال أصوات المعارضين من رجال الدين لامتلاك السلاح النووي، على أهميته، مؤثرة بما يكفي لتغيير مسار مداولات إيران النووية.

الجدال

أظهرت المسألة النووية الانقسام ضمن المؤسسة الدينية، حول توجهات إيران الدولية، بما يفوق أيًا من المسائل الأخرى. تجمع فئات إيران المختلفة على الحاجة لامتلاك برنامج أبحاث نووي فاعل، يمنح طهران، في الوقت المناسب، خيار تصنيع القنبلة النووية. يثار جدال مؤثر، مع ذلك، وإن أعوزته الحدة، حول إمكانية اجتياز العتبة النووية فعليًا، وما ينتج عن ذلك من تحدٍّ للمجتمع الدولي، وخرق لالتزامات إيران طويلة الأمد، وفق ما وقعته من معاهدات. لا يزال بمقدور دبلوماسية أمريكية فاعلة أن ترجح كفة هذا الجدال لصالح العناصر الأكثر براغماتية داخل النخبة الثيوقراطية الحاكمة.

لا بد أن يتم التأكيد منذ البدء على أن كيفية حماية مصالح إيران القومية تمثل عنوانًا عريضًا لجميع الفئات المنخرطة في هذا الجدال. لا تعد الجمهورية الإسلامية دولة لا عقلانية مارقة، تسعى لامتلاك السلاح النووي خدمة لسياسة خارجية عدوانية ثورية، تسلط الضوء على قوة إيران في الخارج. ليست هذه «بقنبلة إسلامية» يتم تسليمها إلى منظمات إرهابية، أو تفجيرها في شوارع نيويورك أو واشنطن. تتمثل الحقيقة في امتلاك إيران أسلحة كيميائية منذ زمن طويل، دون أن تزود حلفاءها الإرهابيين بتلك الأسلحة. يتمثل الاهتمام الأكبر لقادة إيران الحذرين في

البقاء في السلطة، ناهيك عن إدراكهم التام بأن تزويد الإرهابيين بأسلحة نووية يمكن أن يؤدي إلى ما يدمر نظامهم بالكامل من ردود فعل أمريكية أو إسرائيلية. يهدف هذا السلاح إلى الردع بالنسبة لإيران، ويتمثل السؤال الأهم فيما إذا كان امتلاكه يخدم مصالحها الفعلية.

يتجسد المؤيدون الرئيسون للخيار النووي في عناصر متشددة ترتبط بالمرشد الأعلى خامنئي. يملك رجال الدين الرجعيون تأثيرًا هائلاً في مخططات الأمن القومي الإيراني، عبر قيادة مؤسسات رئيسة، كالحرس الثوري ومجلس الأوصياء. تتمثل العقيدة الرئيسة لأيديولوجية المتشددين في الفكرة القائلة: إن الجمهورية الإسلامية تتعرض لخطر دائم من قبل القوى الخارجية المعتدية، مما يقتضي الاعتماد على الذات عسكريًا. تكونت هذه الفكرة، منذ البدء، عبر ثورة سعت إلى تحدي المعايير الدولية، إن لم نقل إعادة صياغتها. لم يقلل مرور الوقت، وفشل تلك المهمة، بالضرورة، من شكوك المتشددين في النظام الدولي وراعيه الرئيس، الولايات المتحدة. عكست صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة، الناطقة باسم خامنئي، تلك الفكرة، قائلة:

«يكمن لب المشكلة في الحقيقة المتمثلة في قصر نظرة مسؤولينا إلى ملف إيران النووي، واتباعهم المسار الخاطئ. يبدو أنهم فشلوا في إدراك أن أمريكا تريد تدميرنا، وأن المسألة النووية لا تمثل أكثر من ذريعة لديها»[18].

تحدثت «رسالات»، إحدى الصحف المحافظة المؤثرة الأخرى، عن الردع والمصالح القومية، بما يندرج في الإطار ذاته، قائلة: «لا تملك الجمهورية الإسلامية - في خضم النظام الدولي الراهن، الذي يتصف

بالجـور، بصـورة رئيسـة، والانتقاص من حقـوق الآخريـن - بديلاً عن المقاومـة الذكية، مع دفع أقـل الأثمان كلفة»[19]. لا ينـأى اليمين الإيراني بنفسه، بالضرورة، عن العزلة الدولية والمواجهة مع الغرب، بالنظر إلى ما يتملكه من ارتياب وشكوك. سيوفر نزاع مماثل بالفعل، في نظر العديد من المتشددين، أرضية مناسبة لاستحضار التأييد الشعبي للثورة المتهاوية.

تعـززت توجهات إيـران النووية، بصـورة إضـافية، مع تـولي مقاتلي الحرب، كالرئيس أحمدي نجاد، مواقع السـلطة. تمثل الحرب العراقية- الإيرانيـة تجربة واضـحة المعـالم للعديد داخـل الجمهورية الإسـلامية، ناهيـك عمـا أحدثته من تغيـير في توجهاتهم الإسـتراتيجية، بالرغم من مـرور ما يقارب العشـرين عامًا علـى انتهائها. لا يحتاج المـرء الكثير من التمحيص في خطابـات أحمدي نجاد، ليلحظ أن الحـرب لا تمثل مجرد ذكرى عابرة في نظره. انتقد الرئيس الإيراني المجتمعين بحدة، في خطابه الجريء أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في شـهر أيلول/ سـبتمبر من العام 2005، قائلاً:

«شن نظام صدام، طوال ثماني سنوات، حربًا عدوانية واسعة ضد أبناء شـعبي. اسـتخدم أكثر أسلحة الدمار الشـامل فتكًا، بما فيها الكيميائية، ضد الإيرانيين والعراقيين على حد سواء. من زود صدام، في الواقع، بتلك الأسـلحة؟، مـا كان رد فعل أولئك المناهضـين، بزعمهم، لأسـلحة الدمار الشامل، فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في حينه ؟»[20].

أدرك الرئيس الإيـراني، مقاتـل الحـرب، أن أمن بـلاده لا يمكن أن يسـتند إلى مـزاج المجتمع الدولي ومعاهداته، بالنظـر إلى ما أبداه من لا مبالاة بجرائم حرب صدام، وافتقار طهران إلى رد فاعل عليها.

تدعو جميع اتفاقات عدم التسلح الدول، بصورة جوهرية، إلى التخلي عن قدر من سيادتها مقابل تحسين أمنها. يمكن للدول، ما إن تتخلى عن برامج أسلحة التدمير الشامل التي تملكها، أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي إن تعرضت للتهديد من قبل دولة أخرى تملك الأسلحة ذاتها. لا تعد هذه المقايضة ذات قيمة لدى متشددي إيران، بالنظر إلى أثر الحرب الطويلة مع العراق، مجددًا، في رؤيتهم وسلوكهم. تعززت شكوك إيران في النظام الدولي بعد استخدام العراق أسلحة كيميائية ضدها ـ بلا أي عقوبات، إن لم يكن بقبول ضمني من القوى الغربية. تحدثت صحيفة جمهوري إسلامي، بهذا الصدد، قائلة: «لا جدوى، بالمبدأ، من الدخول في أي اتفاق مع الغرب حول القضايا المتعلقة باستقلال البلاد وأمنها القومي»[21]. يتمثل السبيل الوحيد لحماية مصالح إيران، في نظر العديد من قادة الجمهورية الإسلامية الرجعيين، في تطوير ما يردع من الأسلحة النووية بصورة مستقلة.

أثارت مطالبة أمريكا إيران نزعات القيادة القومية بعيدًا عن تركة الحرب، بالتخلي عن حقوقها المتعلقة بدورة الوقود النووي، ضمن نطاق معاهدة الحد من الانتشار النووي. تفرط إيران في حساسيتها تجاه امتيازاتها الوطنية وحقوقها السيادية، بالنظر إلى ما تعرضت له من تدخل أجنبي، تاريخيًا، ناهيك عما فرض عليها من اتفاقات مجحفة. لا يشعر حكام إيران بأنهم يتعرضون للتحدي نتيجة مواقفهم وخروقاتهم لأي من المعاهدات، بل جراء تنمُّر القوى العظمى بالأحرى. انصهر البرنامج النووي في بوتقة الهوية الوطنية، بما يدعو للاستغراب، ضمن مخيلة المتشددين. تعزز مواجهة الولايات المتحدة حول تلك المسألة، في

نظرهم، من الحماسة الثورية والحس القومي للإيرانيين. أكد علي حسين طاشـ، نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، على تلك النقطة، قائلاً: «لا يمكن لأمة تخشـى مواجهة المخاطر والتحديات الصعبة، وتتقاعس عن الدفاع عن نفسها، أن تشعر بالفخار مطلقًا»[22]. لا يعود مفهوم التسويات والتنازلات بما يذكر من نفع في نظر قوميي إيران المحزونين.

يعتقد رجعيو إيران، بعد عقود من التوتر، بحتمية الصراع مع الولايات المتحدة، وضـرورة امتلاك القنبلة النووية بوصـفه سبيلاً وحيدًا للحد من طموحاتهـا. لا تزال الولايات المتحدة تمثـل دولة عدوانية، لا يمكن تجاهل قوتها أو الركون إلى نواياها، في نظر الصقور الإيرانيين، بالرغم من غرقها في المستنقع العراقي، كما تبدو عليه الحال في يومنا هذا. توجهت الصحيفة المحافظة البارزة، كيهان، بالنصح إلى النظام، عبر مطالبته «بالتخطيط لامتلاك المعرفة والقدرة على صـنع الأسلحة النووية، الضرورية للتحضير للمرحلة المقبلة من المعركة المستقبلية»[23].

يتسـم المتشـددون الثيوقراطيون بالتفاؤل على الـدوام - بالرغم مما يشـعرون به من مرارة وتشـاؤم - فيما يتعلق بتقييمهم لكيفية رد المجتمع الـدولي على انطلاقة إيران النووية. يصـر الكثير من المحافظين المؤثرين على أن إيران سـتحذو حذو الهند وباكسـتان، مع تحـول احتجاج المجتمع الدولي المبدئي، بعد وقت قصير، إلى قبول بوضع إيران الجديد. ستتمكن طهران من استعادة عقودها التجارية، واستبقاء أسلحتها النووية. أكد علي أكبر ولاياتي، وزير الخارجية السابق، على تلك النقطة، قائلاً: «سيجبرون على التراجع، ويعدمون أيًا من البدائل إن وقفنا بحزم، ودافعنا عن مواقفنا المحقة بقوة»[24]. يرفض اليمين الفكرة القائلة: إن ماضـي إيران السيئ،

وتوتر علاقتها بالولايات المتحدة، سيحولان دون قبول المجتمع الدولي بوضع إيران النووي.

إن أخطأت توقعات المتشددين، في كل الأحوال، وخضعت إيران للعقوبات، فسيكونون على استعداد لدفع ذلك الثمن مقابل الحصول على امتياز وطني مهم. أكد أحمدي نجاد بوضوح أن «الأمة الإيرانية ستحتفظ بحقوقها»، وإن فرضت العقوبات عليها[25]. تحدث آية الله جنتي، بما يتفق مع ذلك، قائلاً: «لا نرحب بفرض العقوبات علينا، ولكننا لن نستسلم إن هددنا بها»[26]. يتمحور فكر المتشددين الأيديولوجي، بصورة جوهرية، حول الحاجة إلى الكفاح والتضحية في سبيل الثورة، ومقاومة المطالب الدولية الظالمة.

تخضع قرارات الأمن القومي، بما يتجاوز النطاق الرسمي للحكم في الجمهورية الإسلامية، إلى تدخل العديد من الشخصيات التي لا يتبوأ بعضها مواقع السلطة بالضرورة. لا يمكن الاستغناء، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسار إيران النووي، عن مشورة رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي الذي يحظى بالكثير من الاحترام لخدمته خلال الحرب مع العراق، وإن خرج من السلطة منذ ما يقارب العشرين عامًا. يعمل آية الله خامنئي، كما يبدو، على توسيع حدود الجدال ـ على النقيض مما يعتقده الغرب بإشراف حلقة ضيقة من المحافظين على ملف إيران النووي – ليقحم نُخبًا من مختلف ألوان الطيف السياسي في المداولات النووية. يتم من ثم الاستماع إلى آراء الإصلاحيين الخارجين من الحكم، والمحافظين المعتدلين الذين يكافحون ضد نظرائهم الرجعيين، علاوة على المختصين من جهات حكومية فاعلة. يأمل خامنئي، كما تبدو الحال عليه، بالنظر إلى الطبيعة الاستفزازية للبرنامج النووي، بأن تتحمل جميع الفئات

السياسية، لا المحافظون وحدهم، تبعة أي مواجهة دولية قادمة. لا يعني التكريس الممنهج لسلطة المحافظين، بالضرورة، أن يتم استبعاد الأصوات الداعية إلى تقييد البرنامج النووي من عملية صنع القرار.

يصر العديد داخل الجمهورية الإسلامية على النقيض من المتشددين، على أن اندماج إيران في النظام الدولي والاقتصاد العالمي يقتضي القبول بقيود معينة على برنامجها النووي. قد يتغنى المرء برؤية الانقسام بين (الرجعيين) والإصلاحيين حول تلك المسألة، ولكن التآلف الداعي إلى تقييد البرنامج النووي يشمل، علاوة على ذلك، كلاً من البراغماتيين، كرفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وحسن روحاني، الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي، ومسؤولين ضمن الوزارات، وعناصر مهمة في مؤسسة الأمن القومي الإيراني، حيث يحظى جميعهم بالتأثير، بغض النظر عمن يتولى الرئاسة. لا يدعو أنصار تلك الإستراتيجية إلى تفكيك منشآت إيران النووية، بل تطوير قدراتها ضمن المعايير المرنة لمعاهدة الحد من الانتشار النووي. يمكن أن يؤدي اتباع سياسة استفزازية في هذا المجال ـ بالنظر إلى التزامات إيران طويلة الأمد وفق المعاهدة المذكورة، والرقابة الدولية الصارمة ـ إلى فرض عقوبات جماعية، ودفع شركاء إيران التجاريين المهمين، كالاتحاد الأوروبي، إلى اعتناق سياسة الولايات المتحدة في عزل إيران وممارسة الضغوط عليها. سيسهم القبول بتقييد البرنامج النووي في نظر تلك الشرائح، في الحفاظ على برنامج إيران النووي وعلاقاتها الدولية في آن واحد.

لم يدعُ أعضاء تلك المجموعة، خلال الشتاء، ما بين عامي 2005-2006، إلى تقييد عدد من الأنشطة النووية الإيرانية فحسب، بل وتعليقها كذلك، بينما

أدت دبلوماسية طهران المتهورة إلى استصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلسلة من القرارات التي تدين سلوكها، وتدفع بالقضية إلى أروقة مجلس الأمن. اتخذ رفسنجاني المبادرة في انتقاد الرئيس أحمدي نجاد، قائلاً: «بلغنا مرحلة حساسة. يتعين على كلا الطرفين التعقل»[27]. مضى الإصلاحيون إلى ما هو أبعد من ذلك، حين أكد محمد رضا خاتمي، رئيس «جبهة المشاركة الإسلامية»، في شهر آذار/ مارس من العام 2006، قائلاً: «وجهنا العديد من الرسائل إلى القائد خامنئي لتوضيح أن الإصرار على تخصيب اليورانيوم لا يصب في مصلحة البلاد؛ وأننا سنخسر بذلك كل ما حققناه من فوائد خلال الست عشرة سنة الماضية؛ وأن الموقف السليم الوحيد يتمثل في تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، والتفاوض بغية بناء الثقة واستحضار الإشراف الدولي»[28]. ترى العناصر الأكثر اعتدالاً البرنامج النووي ضمن الإطار الأوسع لعلاقات إيران الدولية. لا تفضل تلك المجموعة التوصل إلى تسوية فحسب، بل والتعليق المحتمل للبرنامج النووي كذلك، بالنظر إلى ما يلحقه الاستمرار فيه من ضرر بالجوانب الأخرى لسياسة إيران الخارجية.

يجادل بعض من مؤيدي إستراتيجية التقييد النووي، بما يتجاوز المخاوف من العقوبات والعزلة، على أن الأسلحة النووية لا تخدم مصالح إيران الإستراتيجية بالضرورة. إن تجاوزت إيران العتبة النووية، فستلجأ دول الخليج والعراق الجديد بصورة أكبر، على الأرجح، إلى مظلة الحماية الأمريكية. سيقوم أمن الخليج في تلك الحالة بالفعل، تحت الرعاية الأمريكية، على احتواء الجمهورية الإسلامية وعزلها بما يفوق الوضع الراهن. أكد علي أكبر صالحي، ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تلك النقطة، في شهر حزيران/ يونيو من العام 2004،

قائلاً: «لا يمكننا الحصول على الأمن عبر امتلاك الأسلحة النووية التي تجعلنا عرضة للمزيد من التهديدات»[29].

تدرك العناصر الأكثر براغماتية، على النقيض من الرجعيين، أن سياسة التحدي لا تخدم إيران كثيرًا، بالنظر إلى طبيعتها «الاستثنائية»، وسعي الولايات المتحدة إلى فضح خروقاتها كافة، بغية حشد التأييد الدولي لسياستها العقابية. تحدث السياسي المعتدل البارز، محسن ميردامادي، في هذا الصدد، قائلاً: «تتجسد الحقيقة في أن إنجازنا الحديث في مجال التقنية النووية قد منحنا المزيد من القوة والفرص على الساحة الدولية، ولكن لا يجدر بنا تحويل ذلك إلى تهديد جديد لنا. يتعين علينا الحرص على عدم توحيد الولايات المتحدة وأوروبا ضدنا»[30]. طورت دول أخرى، بما لا يدع مجالاً للشك، أسلحة نووية في الخفاء، ولكنها فعلت ذلك برضى القوى العظمى ـ إن لم يكن بالتواطؤ معها ـ ضمن مناخ دولي مطمئن لنواياها. لا تتمتع إيران بتلك المزايا، بالنظر إلى الشكوك التي تعتري الكثير من الدول في دوافعها، استنادًا إلى ماضيها الثوري، وارتباطها المتواصل بالمنظمات الإرهابية. تفتقر طهران، ببساطة، إلى ما حظيت به إسرائيل أو الهند من ميزات. لا يمثل ذلك دعوة إلى التخلي عن القدرة النووية، بل اعترافًا بالحاجة إلى تقييدها، ناهيك عن أهمية المجتمع الدولي ونظرته.

يميل براغماتيو إيران، بصورة متزايدة، إلى النموذج الكوري الشمالي، بالنظر إلى ما أظهرته بيونغ يانغ من براعة في توظيف تحديها النووي لانتزاع التنازلات من المجتمع الدولي. لربما أمكن طهران كذلك استخدام الورقة النووية ـ عبر اتخاذ موقف مماثل من التقييد والتحدي، التهديد، والتملق ـ للتفاوض حول علاقة أكثر عقلانية مع خصمها الرئيس، الولايات

المتحـدة. تقدمت المطبوعة المحافظة، «فـاردا»، بالاقتراح ذاته، بما تملكه من صلات بالمتشددين، قائلة: «يتمثل ما ملكته تلك الأسلحة، ولا تزال، من مصـداقية على الصعيد الدولي، ناهيك عن أهميتها، فيما توفره من دعم للمقايضة في المفاوضـات الدولية، والدفع بمصالح البلاد القومية قدمًا». تحدث السياسـي المحافظ البارز، محمد جواد لاريجاني، في السياق ذاته، قائلاً: «يمكننا الذهاب إلى الجحيم، والتفاوض مع الشـيطان، إن اقتضت مصالحنا القومية ذلك»[31].

يقـف آية الله خامنئي، مجـددًا، على رأس ذلك الجدال. يتمثل الموقف الغريزي للمرشد الأعلى، كما ذكرنا سابقًا، في تأييد العناصر الرجعية في دعواتها إلى التحدي ومواصلة الخيار النووي. لا بد أن ينظر المرشد الأعلى إلى البرنامج النووي بصـفته وصيًا على الدولة، من منظار علاقات إيران الدولية الأوسـع. سعى الرجل إلى استرضـاء الفئات المنخرطة في الجدال كافة. أجاز خامنئي، من جهة، تسـريع البرنامج، وإقامة بنية تحتية نووية متطورة، ليقر، من جهة أخرى، بالحاجة إلى التفاوض مع المجتمع الدولي، ويمارس الضـغوط لتقييد البرنامـج إلى درجة معينة. قـد يتغير كل ذلك بالنظر إلى حاجة إيران إلى اتخاذ قرارات حاسـمة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وارتباط الكثير من تلك القرارات بسلوك اللاعبين الخارجيين، لا سيما الولايات المتحدة.

لا بـد من الإشـارة، عند تقييم المسـار النـووي لدولة مـا، إلى انعدام الإمكانية لاختبار دوافعها، على أكمل وجه، ضمن سياق مصالحها القومية واعتباراتها الأمنية. تمثل الأسلحة النووية بالتأكيد مصدرًا للهيبة الوطنية، بغض النظر عما تقدمه من فوائد إستراتيجية، وإن خدمت مصالح ضيقة

لعدد من المسؤولين والسياسيين. يمكن للدولة أن تتخطى العتبة النووية قبل نضوج العوامل الإستراتيجية الأولية التي أطلقت برنامجها النووي في المقام الأول. تسهم الشرائح البيروقراطية المؤيدة، والضغوط الشعبية المتصاعدة، في تكوين الدافع الذاتي وراء التسلح النووي، مما يعزز من مواقف الساعين إلى تجاوز العتبة النووية. ستهمش الأصوات البراغماتية الداعية إلى تقييد البرنامج النووي بمرور الوقت، على الأرجح، وتفقد تأثيرها ضمن النظام.

سياسة التسلح النووي

ينخرط الرأي العام في الجدل الدائر في إيران، بينما ينضج برنامج طهران النووي، ويصبح عرضة للرقابة الدولية الصارمة. يتمثل الرأي العام المتعاظم داخل البلاد، بعيدًا عن كونه مصدرًا للتقييد، في أحقية إيران، بحضارتها العظيمة وتاريخها الطويل، في امتلاك القدرة النووية. مثلت الحقائق المتكشفة أخيرًا عن الطبيعة المعقدة لبرنامج إيران النووي، مصدرًا لفخار شعب اعتاد التعايش مع إخفاقات ثورته. أقر رفسنجاني، أحد أكثر سياسيي الجمهورية الإسلامية ذكاء، بتلك النزعة، قائلاً: «لا يجرؤ مسؤول على السماح لنفسه بتحدي الناس فيما يتعلق بتلك المسألة»[32]. بلغ الأمر بالجمهورية الإسلامية، في شهر آذار/ مارس من العام 2005، حد إصدار طابع بريدي، احتفاء بإنجازاتها النووية[33]. لم يسهم خطاب واشنطن التحريضي، وتصنيفها إيران ضمن دول «محور الشر» ـ مما لا يخول لها امتلاك تلك التقنية ـ إلا في إثارة المشاعر القومية الجياشة لدى الإيرانيين. تستبدل مفاهيم الحقوق السيادية والكرامة

الوطنيــة بصــورة متزايدة، في الأدبيات الشــعبية، بالدعــوات إلى التقيد بالمعاهدات الدولية.

أسـهمت تجربـة إيـران، خـلال ربـع القـرن المنصـرم، مـع الحرب، والعقوبات، والتباعد عن المجتمع الدولي في تعزيز روح اللامبالاة بالضغوط الخارجيــة لدى الإيرانيين بطريقة أو بأخرى. لا تنفك الصــحافة الإيرانية تتحدث عن النفاق الأمريكي فيما يتعلق بتطبيق معاهدة الحد من الانتشار النووي. تم اســتغلال الحقيقة المتمثلة في عدم توجيه واشنطن أي انتقادات لإســرائيل، بــذكاء من قبــل السياســيين المحافظين لإثارة الدعــم القومي لامتــلاك القدرات النووية. لم يرضَ الإيرانيون على الدوام، قادة وشــعبًا، بمحاولة الولايات المتحدة المســتمرة لتقييد عضــوية النادي النووي. لا تفتأ أمريكا تدان من قبل الكتاب، والأكاديميين، والسياسيين الإيرانيين بوصفها متغطرســة، تهتم بمصــالحها لا أكثر. انتقد المفكر المحافــظ البارز، أمير محبيــان، موقف الولايات المتحدة بشــدة، قائلاً: «يجــدر بالأمريكيين، كما يقولــون، امتلاك الســلاح النــووي؛ حفاظًا على الســلم لأطفالهــم، بينما لا يجــدر بنــا القيام بذلك». تحدث مصــطفى تــاج زادة، أحد الناشــطين الإصــلاحيين البارزيــن، في لفتــة تأييد غريبــة، قائلاً: «هي مســألة توازن بالأساس: إن لم أملك القنبلة النووية، فلن أملك أمنًا»[34].

يصدر أحد أكثر الانتقادات حدة، لأي تسوية حول المسألة النووية، عن المنظمــات الطلابية. يمثل الطلبة الإيرانيون، في نظر العديد من المحللين، مقياسًــا حقيقيًــا لنبض الشــارع، بالنظــر إلى ما مارســوه، في الكثير من الأحيان، من أدوار سياسية طليعية في منعطفات مهمة من التاريخ الإيراني. اعتــادت الشــعوب الغربية ربــط الطلبة الإيرانيــين بالقضــايا التقدمية،

بالنظر إلى دفاعهم المستميت عن الديموقراطية والإصلاح في الجمهورية الإسلامية. يرى شباب إيران المثقفون في اتفاقات الحد من التسلح انتهاكًا للحقوق الوطنية، وقد عملوا على تحذير شيبهم باستمرار من الرضوخ للضغوط الخارجية. غصَّت الجامعات الإيرانية بالمظاهرات ضد قرار الحكومة بقبول «البروتوكول الإضافي»، الذي دعا إلى عمليات تفتيش أكثر صرامة لمحطاتها النووية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2003. مرر الطلبة في «جامعة شريف التقنية» المرموقة، على سبيل المثال، قرارًا يَعدّ قبول تلك الاتفاقية بمنزلة «خيانة». لم يواجه طلبة جامعيون من أنحاء البلاد كافة -علاوة على ذلك، في لقاء عقدوه في بوشهر (حاضنة المفاعل النووي الإيراني)- الكثير من العناء في تمرير القرار الآتي: «نعتبر نحن، الطلبة الإيرانيين، امتلاك الطاقة النووية بمنزلة حق مشروع للأمة الإيرانية. لن نرضخ مطلقًا للظلم وسياسات الهيمنة»[35]. اشتملت رسالة مفتوحة أخرى، وقعت من قبل 1700 طالب من أنحاء البلاد شتى، في العام 2004، على الآتي: «لن تقبل الأمة أي إهمال أو مبررات من المسؤولين فيما يتعلق باستخدام التقنية النووية»[36]. يرجح أن يدفع الرأي العام نخبة رجال الدين بصورة أكبر، بينما ينخرط بقوة في المداولات النووية، إلى تطوير قدرات البلاد النووية التي يمكن أن يتم استخدامها لأغراض عسكرية.

تبرز المؤسسة البيروقراطية والعلمية، إلى جانب هذه العاطفة الشعبية، بكل ما تملكه من اعتبارات ضيقة خاصة بها. وفرت سلسلة كاملة من المؤسسات، «كمنظمة صناعات الدفاع»، ومختبرات الجامعات، والكثير من الشركات (التي تعود ملكية العديد منها إلى رجال دين متشددين)،

وفرت الدعم، برعاية الحرس الثوري، لمجهود إيران النووي المتوسع والمربح. أشعل قبول طهران «البروتوكول الإضافي» في العام 2003، كما حدث مع الطلاب، نار الاحتجاج بين تلك الأوساط، مع قيام 250 من أبرز علماء إيران بتوقيع رسالة مفتوحة، تنص، بما لا يخلو من التحذير، على الآتي: «نحثّ نحن موقعي هذه الرسالة حكومة الجمهورية الإسلامية على عدم التوقيع، تحت أي من الظروف، على أي اتفاقية تنتهك حقنا المشروع في امتلاك المعرفة والتقنية»[37]. انتقد 1375 بروفيسور آخر الحكومة الإيرانية، بسبب الاستمرار في التفاوض مع الدول الأوروبية، وتعليق برنامجها النووي، عبر التوقيع على رسالة تدعو إلى استئناف الأنشطة النووية، التي تعد، بالرغم من كل شيء، قانونية وفق بنود معاهدة الحد من الانتشار النووي[38].

تملكت الشكوك قيادة الحرس الثوري، بما يدعو إلى التشاؤم بصورة أكبر، فيما تقدمه المعاهدات من حماية لمصالح إيران الأمنية. تساءل قائد الحرس الثوري، يحيى رحيم صفوي، بحدة، في لحظة انفعال واضحة، قائلا: «هل يمكننا مواجهة تهديدات أمريكا وسلوكها الاستبدادي عبر سياسة التهدئة؟، هل سيكون بمقدورنا حماية الجمهورية الإسلامية من الصهيونية العالمية عبر توقيع المعاهدات التي تحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية؟»[39]. تضغط قيادة الحرس الثوري الأكثر تشددًا، كما تبدو عليه الحال، بلا تحفظ في اتجاه تصنيع القنبلة النووية، بالرغم من نزوع معظم أفراد المجتمع العلمي، على أقل تقدير، إلى حصر تصريحاتهم العلنية في الدعوة إلى تطوير القدرات الإيرانية النووية ضمن حدود معاهدة الحد من الانتشار النووي. تتركز الإدارة العملية لبرنامج إيران

النووي، بما يثير القلق، في أيدي العناصر المتشددة، التي لا تملك ما يذكر من احترام للمعاهدات والالتزامات الدولية. يتعزز الجدل الإستراتيجي حول إطالة أمد البرنامج النووي جراء ما ينتج عن تلك المهمة من مهابة وفوائد.

يتمثل الجانب المفاجئ للجدل العلني الإيراني في المدى الذي يعكس به ما دار من نقاشات في الصين، والهند، وإسرائيل، قبل انضمام تلك الدول إلى النادي النووي. يهيمن الحديث عن المهابة الوطنية، ومفاهيم الاستقلال السيادي، ونفاق القوى العظمى، والحاجة إلى إيجاد قدرة رادعة حقيقية ضد الأعداء، الحقيقيين منهم والوهميين، يهيمن على الصحف الإيرانية والخطاب الرسمي. توفر المشاعر القومية وسياسة الدعم أسبابًا منطقية لمواصلة البرنامج النووي، إبان نضوجه، بالرغم من إطلاقه، في المقام الأول، لمواجهة تحديات إستراتيجية معينة. لم يبلغ الضغط الشعبي الإيراني، بكل تأكيد، نظيره في الهند أو باكستان، ولكن الرأي العام يتصلب، على الأرجح، بمرور الوقت، ليناقض الفكرة القائلة: إن المفاوضات الطويلة والضغوط الإضافية ستوفر حلاً للمشكلة بطريقة ما. قد يتواصل البرنامج النووي، بالفعل، مع انصهاره في بوتقة الهوية الوطنية الإيرانية، وإن تغيرت الحسابات الإستراتيجية التي دفعت إلى التماس الأسلحة النووية في المقام الأول.

فشل نووي؟

تقف الجمهورية الإسلامية اليوم على مفترق طرق. انخرطت إيران، لما يقارب ثلاث سنوات، في مفاوضات معقدة مع بريطانيا، وفرنسا،

وألمانيا حول توجه برنامجها النووي، لتبحث، فيما بعد، في نقل أنشطتها التخصيبية إلى روسيا. حان الوقت لاتباع ما هو خلاق من المقاربات، بينما يصبح برنامج إيران النووي موضعاً للتداول في مجلس الأمن. قد يتحدد مسار السياسة الإيرانية النووية، في نهاية المطاف على يد الأمريكيين، بما يتجاوز نطاق الأمم المتحدة. ستتخذ إيران قراراتها، على الأرجح، بالنظر إلى طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة، وماهية الوضع الأمني المتشكل في الخليج العربي. لا يمكن الجزم بانضمام إيران إلى النادي النووي، استناداً إلى جدية نقاشاتها الداخلية، واستمرار مداولاتها حول ما ينبغي اتباعه من مسارات. سيؤثر المجتمع الدولي والأمريكيون بصورة هائلة في مستقبل إيران النووي. لم يفت الأوان بعد لمنع إيران، عبر اتباع دبلوماسية أمريكية خلاقة، من تجاوز العتبة النووية، وحيازة القنبلة.

لا بد من الإشارة، بينما تتصدر إيران العناوين، ويصبح برنامجها النووي موضعاً للإثارة والتهويل، إلى أنها لا تمثل أول التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتسلح غير التقليدي. رأت العديد من الدول في القوة الهائلة للقنبلة الذرية، منذ ظهورها، حلاً لمشكلاتها الأمنية، ليتناقض سلوكها الفعلي مع تلك الرؤية. تراجعت دول متعددة، كالبرازيل، والأرجنتين، وأوكرانيا، في نهاية المطاف، خلال العقدين السابقين، عن مواصلة خيارها النووي. صحيح أن الدول تختلف عن بعضها بعضًا، ولا يمكن النظر إليها سوى من منظور تجاربها الوطنية، ولكن جميع الحالات تدلل على ما أداه تراجع التهديدات الخارجية ضدها من دور حاسم في تخليها عن طموحاتها النووية. لا تقل الدوافع الاقتصادية، كالعلاقات التجارية التفضيلية، والانضمام إلى منظمات النقد الدولية،

تأثيرًا في توجهات الدول النووية، بالنظر إلى ما تدره من أرباح كبيرة على النخب الحاكمة. يندر أن تتخلى الدول عن الأسلحة النووية، إن رأت فيها ضرورة حيوية لمصالحها الأمنية، تحت طائلة التهديدات العسكرية والخنق الاقتصادي. لم تنجح الضغوط والعقوبات الاقتصادية، طيلة عقود من الزمن، في إثناء باكستان عن مواصلة خيارها النووي الذي رأت فيه ضرورة لبقائها. دُفعت الصين بصورة مماثلة، كما تبدو عليه الحال، من قبل علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة إلى تطوير قدرة نووية ذاتية، بغض النظر عما يترتب على ذلك من أعباء وتكاليف باهظة. يبدو، في نهاية المطاف، أن توليفة ذكية من المغريات والعقوبات يمكن أن تحقق الغاية المرجوة بصورة أكبر، فيما يتعلق بالحد من الانتشار النووي، مما يمكن أن تأتي به التهديدات العسكرية والخنق الاقتصادي.

لا بد لواشنطن أن تقر، بينما تسعى لمواجهة التحدي النووي الإيراني، بعجز خطابها العدائي وتهديداتها عن تغيير مسار إيران بصورة ملموسة. لا يصب الموقف العدائي الأمريكي، في الواقع، إلا في مصلحة من يجادلون، في إيران، على أن الخطر الأمريكي لا يمكن تحييده إلا عبر امتلاك «السلاح الإستراتيجي». لا يزال الوقت سانحًا بعد لتغيير مسار إيران النووي، بالنظر إلى عقم التهديدات والقوة، عبر اتباع إستراتيجية توافق واقعية. لا يجدر بالدبلوماسية الأمريكية التركيز على الرئيس أحمدي نجاد، استنادًا إلى رسوخ قناعاته. إن وفرت واشنطن وحلفاؤها حزمة من الضمانات الأمنية والحوافز الاقتصادية مقابل تعليق طهران الأنشطة الحساسة لبرنامجها النووي، فلربما تنجح في إثناء رجال الدين المتشددين عن مواصلة السعي نحو التسلح النووي.

يكمن الحل الآخر لمشكلة إيران النووية، علاوة على ما سبق، في تضامن المجتمع الدولي. لن تتأثر الجمهورية الإسلامية، على الأرجح، بما لا يجمع عليه المجتمع الدولي من إجراءات. لا بد لواشنطن من استبقاء الدعم الأوروبي، وكسب الصين وروسيا إلى جانبها قدر الإمكان.

إن رفضت إيران تلك الجهود الدبلوماسية المشتركة، فسيسهل على الولايات المتحدة حشد الإجماع، عبر الأمم المتحدة، لفرض عقوبات جماعية صارمة. تتمثل العبرة الرئيسة المستقاة من الدول التي تخلت عن أسلحتها النووية، أو برامج تسلحها المفترضة، في أنها لم تفعل ذلك إلا بعد تراجع التهديدات الخارجية ضدها. لا يزال بمقدور دبلوماسية أمريكية بناءة المضي بعيدًا في ضمان تعهداتها بالحد من الانتشار النووي.

obeikandl.com